

التجربة التونسية:

الهروب للأمام نحو الطاقة المتجددة

◀ تحول الاقتصاد التونسي من مصدر للطاقة.. إلى مستورد لها..

وتبعًا لذلك فقد وضعت تونس إطارًا مؤسسيًا وتشريعيًا يُعنى بهذه الناحية، وأرست برنامجًا وطنيًا في هذا المجال يتمحور حول ترشيد استعمال الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة. وقد أصبح تدعيم هذه السياسة في الوقت الراهن أكثر إلحاحًا، ومن شأن هذا الوضع أن يتفاهم في المستقبل، مع احتمال ارتفاع غير قابل للتراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وإذا ما أضفنا إلى ذلك كميات متزايدة من المواد البترولية الموردة واختلالاً بين الأسعار الدولية والأسعار المحلية للمنتجات الطاقية، فإن دعم الدولة لهذا القطاع لا يفتأ يتزايد من سنة إلى أخرى، مما ينتج عنه ضغط شديد على الميزانية.

وإزاء هذا الوضع، حرصت تونس على تنفيذ برنامج عمل يسمح بنقله نوعية في مجال التحكم في الطاقة، وقد تم وضع إستراتيجية في قطاع الطاقة ارتكزت على المحاور الأساسية التالية :

- تجديد وتنمية المدخرات الوطنية من المحروقات
- تزويد البلاد بصورة متواصلة وحسب متطلبات السوق وبتكلفة مدروسة، مع أخذ بعين الاعتبار للمستجدات على الساحة العالمية للطاقة، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك النهائي بما في ذلك القطاع الصناعي دعمًا لقدرة التنافسية.

يحظى التحكم في الطاقة في الوقت الراهن بمناخ مناسب يتميز بالارتفاع المشط لأسعار النفط الذي يحث على المنافسة وبالتالي تجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى التبذير. ويلقى هذا المناخ دعمًا إضافيًا في الوعي العالمي بقضايا التغيرات المناخية وضرورة مكافحة هذه الظاهرة التي يتسبب فيها بالأساس استهلاك الطاقة.

ولأن الطاقة اليوم هي من أهم السلع الاقتصادية الإستراتيجية للدول، بادرت الحكومات بوضع استراتيجيات طاقوية وطنية في لائحة اهتماماتها الأولية، سواء أكانت الدولة منتجة أم مستوردة لكل مصادر الطاقة أو لبعضها، علمًا بأن الحكومات وضعت في العقد الأخير خططًا وأعدت دراسات وأبحاثًا لتأمين مصادر من الطاقات البديلة أو المتجددة، حتى تؤمن مصادر إضافية ودائمة لسد حاجات الاستهلاك المحلي المتزايدة بأنجع طريقة ممكنة وبأقل تكلفة عبر الإفادة من مصادر بديلة، كالطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وفي المستوى الوطني، تحول الاقتصاد التونسي من مصدر للطاقة (3 ميجا طن مكافئ أوائل الثمانينات و1,5 ميجا طن بداية التسعينات) إلى مستورد (0,5 ميجا طن مكافئ سنة 2006) نتيجة تراجع الإنتاج المحلي للنفط ونمو نسق الاستهلاك للطاقة (1,4 ٪ سنويًا خلال العشرية الأخيرة).



بقلم:

عبد العزيز صايم

حاصل على
الدكتوراه في
العلوم الاقتصادية
بباريس.
يدرس العلوم
الاقتصادية
بالمؤسسات
التعليمية التونسية.
له عدة كتابات في
مجالات اقتصادية
مختلفة.

◀ برنامج وطني يتمحور حول ترشيد استعمال الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة..

◀ دعم استعمال الطاقة الشمسية لتسخين المياه في المباني الجماعية، والمؤسسات الخاصة..

◀ النهوض بالطاقات المتجددة والرفع من مساهمها من الاستهلاك الإجمالي لتبلغ نسبة ٤٪ سنة ٢٠١١.

◀ دعم استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي..

◀ وضع آلية تمويلية جديدة لدعم اقتناء سخانات الشمسية..

◀ وقروض بنكية لفائدة المقبلين على هذا النوع من التجهيزات

مع توسعة عشرة محطات كلاسيكية وإنجاز حوالي ١٥٠ كلم خطوط نقل، منها ما يساوي ١١٣ كلم خطوط أرضية إضافة إلى مراكز التسيير الوطني الشمالي والجنوبي ومراكز التحكم عن بعد.

أما بالنسبة للربط الكهربائي فإن التطور الذي شهده قطاع الكهرباء في البلدان المغاربية خلال السنوات الأخيرة يمثل الأرضية المثلى لبعث السوق الإقليمية للطاقة الكهربائية، وذلك بالاعتماد خاصة على المشاريع المكثفة التي تشهدا المنطقة في مجال الربط الكهربائي، حيث تم خلال فترة المخطط العاشر ربط الشبكة التونسية بشبكة الجماهيرية الليبية العظمى، علاوة على اكتمال مشاريع ربط الشمال التونسي مع الشبكة الجزائرية.

وفي مجال قطاع الغاز وقع التركيز على تنمية استعمالات الغاز الطبيعي لاسيما عبر استبدال بعض المحروقات الأخرى، على غرار غاز البترول المسيل للحد من الانعكاسات السلبية التي يسببها استيراده على ميزان المدفوعات، كما هو الشأن لتطوير شبكة النقل والتوزيع للغاز الطبيعي وهو ما يمثل حافزا لدفع استهلاك هذه المادة في قطاعي الصناعة والسكن والخدمات.

وقد تم لهذا الغرض وضع برنامج وطني على مدى ثلاث سنوات (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) حول التحكم في الطاقة، ويهدف برنامج العمل هذا إلى تحقيق اقتصاد في الطاقة خلال الفترة المذكورة في حدود ١,٢٥ مليون طن مكافئ نפט، وخفض استهلاك الطاقة بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠١١، وذلك لمجابهة الارتفاع القياسي في أسعار النفط العالمية وتجنيب صندوق الدولة دعماً للمنتجات الطاقية بحوالي ٢٢٠ مليون دينار أي حوالي ١٨٠ مليون دولار.

كما وقع استحداث نظام للتحكم في الطاقة يهدف إلى دعم الأنشطة التي ترمى إلى ترشيد

• مزيد التحكم في استهلاك الطاقة. ففي مجال الاستكشاف تمت تغطية مساحة رخص الاستكشاف والبحث الممنوحة ما يقارب عن ٧٠٪ من مساحة البلاد التونسية براً وبحراً بفضل المحافظة على مستوى ٣٨ رخصة استكشاف بمعدل استثمار يناهز ١١٥ مليون دولاراً سنوياً. وقد أفضى هذا المجهود إلى تحقيق اكتشافات جديدة وتطوير احتياطي المحروقات.

علمًا بأن فترة المخطط العاشر (٢٠٠٢-٢٠٠٦) قد شهدت إتمام وتنقيح مجلة المحروقات الصادرة بالقانون عدد ٩٣ لسنة ١٩٩٩، والتي تهدف إلى تدعيم أنشطة البحث والتنقيب عبر وضع تشجيعات جديدة، وإدخال مزيد من المرونة على القوانين المتعلقة بهذا النشاط، فضلاً عن إصدار قانون جديد في منتصف عام ٢٠٠٤ يتعلق بممارسة نشاط شركات الخدمات في قطاع المحروقات، وقانون يرخص أصحاب امتيازات الاستغلال بإنتاج الكهرباء انطلاقاً من الغاز المصاحب للنفط وبيعه للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

أما في مجال الكهرباء، فقد سجل الاستهلاك الوطني للكهرباء خلال المخطط العاشر نسبة نمو تقدر بـ ٥,٢٪. أما على مستوى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فقد سجل الاستهلاك نسبة نمو تقدر بـ ٤,٩٪ ليصل إلى ١١١٠٠ ج.و.س. كما يتوقع أن يحقق الإنتاج المتاح نسبة نمو تقدر بـ ٥٪ ليصل إلى ١٢ ٧٦٠ ج.و.س.

وفي ما يخص إنتاج ونقل الكهرباء فقد تم خلال المخطط العاشر (٢٠٠٢-٢٠٠٦) تركيز وتشغيل وحدات توليد غازية وكهرومائية وهوائية جديدة بقدرة إجمالية تبلغ ٣٩٧ م.و. فقد تم إنجاز ما تبقى من خطوط هوائية ومحطات تحويل الكهرباء في المخطط التاسع مع تنفيذ قسط من مشاريع المخطط العاشر من محطات مصفحة ومحطات كلاسيكية،

التوسع في تحقيق اكتشافات جديدة وتطوير احتياطي المحروقات..

الاستهلاك، والنهوض بالطاقات المتجددة. وقد تطور هذا النظام ليصبح "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة"، وذلك في إطار قانون المالية لسنة ٢٠٠٦. وتشمل مكونات هذا البرنامج الرئيسية تعزيز الكفاءة الطاقية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتطوير استخدام الغاز الطبيعي في قطاعي الصناعة والسكن، والنهوض باستعمال السخانات الشمسية في قطاع السكن.

كما يتضمن برنامج خفض استهلاك الطاقة إخضاع المشاريع التي يتجاوز استهلاكها ٧٠٠ طن من المكافئ النفطي سنويًا إلى ترخيص مسبق، ويهدف البرنامج تعزيز مساهمة الطاقة المتجددة في مجمل الاستهلاك بنسبة ٤٪ في غضون أربعة أعوام.

كما اتخذت تدابير لتمتع المؤسسات ومجامع المؤسسات والخواص الذين ينتجون الكهرباء لغرض الاستهلاك الذاتي بحق نقل وبيع الفائض إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، إضافة إلى تنظيم الامتيازات المسندة من قبل صندوق التحكم في الطاقة مع امتيازات صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية.

وشدد البرنامج أيضًا على اقتصاد الطاقة في قطاع البناء وإجبارية إخضاع البناءات الجماعية الجديدة إلى خاصيات طاقية، إضافة إلى دعم استعمال الطاقة الشمسية لتسخين المياه في البناءات الجماعية، والمؤسسات الخاصة بتركيز لاقطات الطاقة الشمسية بحجم إجمالي يصل إلى ٥٤٠ كيلومتر مربع، أي بمعدل ٤٦ متر مربع لكل ألف ساكن مع بلوغ عام ٢٠٠٩، وصولاً إلى تركيز ٩٢ متر مربع من اللاقطات لكل ألف ساكن مع سنة ٢٠١٥، مع استهداف ٨٠ نزلاً بالخصوص.

ومن هذه الإجراءات أيضًا تكثيف الأساليب الفعالة لخفض استهلاك الطاقة الكهربائية، لاسيما عبر تقنين ومراقبة مواصفات المعدات

المنزلية المستعملة للكهرباء، ويتمثل هذا البرنامج في وضع تثبيت تصنيفي للأجهزة الكهرومنزلية حسب استهلاكها للطاقة قصد الرفع من مردوديتها، وتوجيه المستهلك نحو اقتنائها بهدف التقليل من تطور الطلب على الطاقة الناجم عن استعمال هذه المعدات. وقد شمل هذا البرنامج في مرحلة أولى الثلاجات والمجمدات، وسيشمل في مرحلة ثانية المكيفات، واستبدال المصابيح العادية بالمصابيح المقتصدة للطاقة، بغاية تعميمها مع بداية ٢٠١١، ثم التجهيزات الكهرومنزلية والآلات الكهربائية في مرحلة ثالثة.

وفي قطاع النقل تم اتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة من بينها، النهوض بالنقل العمومي الجماعي ودعم استغلال النقل الحديدي والبحري بالنسبة إلى المسافرين والبضائع، وإجبارية تشخيص محركات السيارات عند كل عملية فحص فني.

واتخذت أيضًا إجراءات لاستبدال الطاقة من بينها مواصلة برنامج الربط بشبكة الغاز والنهوض بالطاقات المتجددة وكذا الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الإجمالي لتبلغ نسبة ٤٪ سنة ٢٠١١.

وتشمل هذه الإجراءات أيضًا دعم استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي وتطوير البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة، لاسيما من خلال تطوير استعمال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء وتشجيع استخراج الطاقة من النفايات واستخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه بوضع برنامج يمكن من تطوير سوق السخانات الشمسية بتونس، برنامج "PROSOL"، ويتمثل هذا البرنامج في وضع آلية تمويلية جديدة لدعم اقتناء السخانات الشمسية وإسناد قروض بنكية لفائدة المقبلين على هذا النوع من التجهيزات يتم استخلاصها عن طريق فواتير استهلاك الكهرباء.

تركيز

لاقطات للطاقة

الشمسية بحجم

إجمالي يصل إلى

٥٤٠ كيلومتر

مربع.. أي بمعدل

٤٦ متر مربع

لكل ألف ساكن

مع بلوغ عام

٢٠٠٩، وصولاً

إلى تركيز ٩٢

متر مربع من

اللاقطات لكل ألف

ساكن مع سنة

٢٠١٥.

تطوير

البحث العلمي في

مجال الطاقات

المتجددة.. لاسيما

من خلال تطوير

استعمال طاقة

الرياح لتوليد

الكهرباء وتشجيع

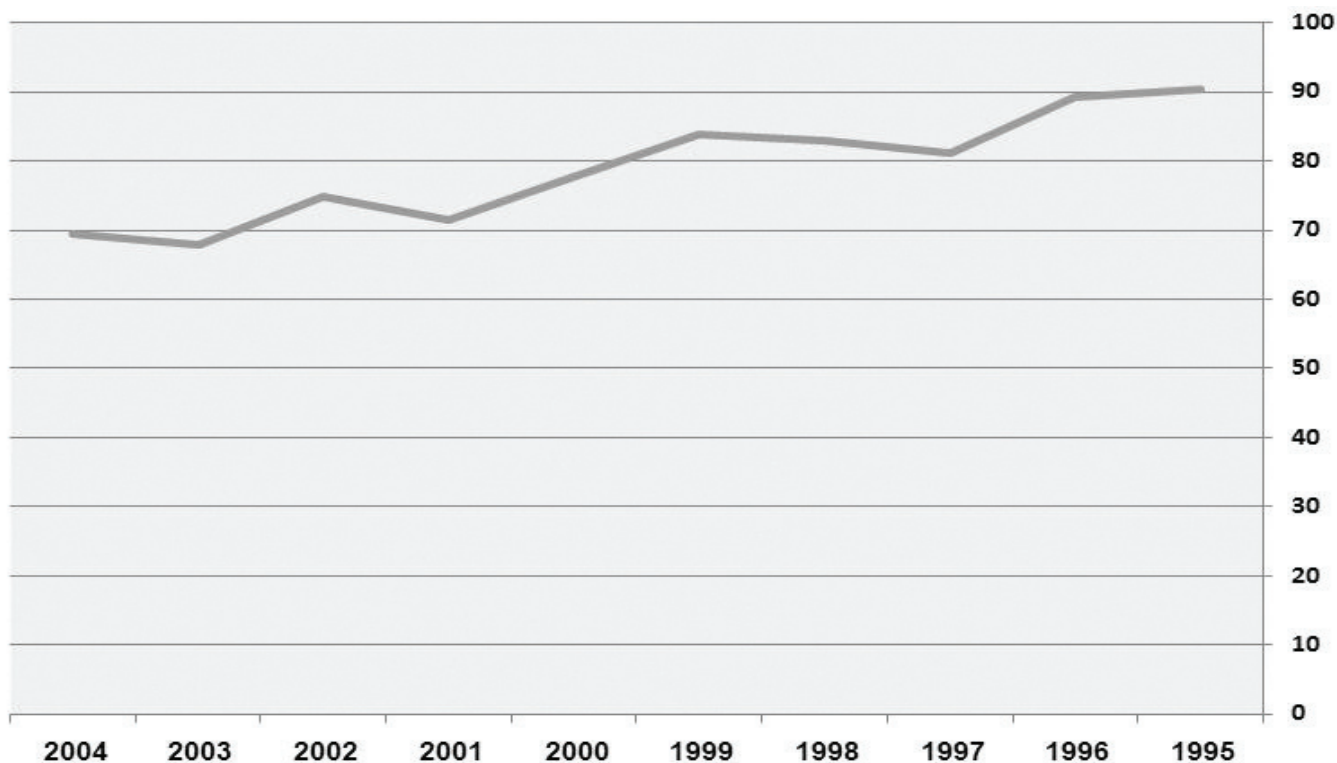
استخراج الطاقة

من النفايات

واستخدام الطاقة

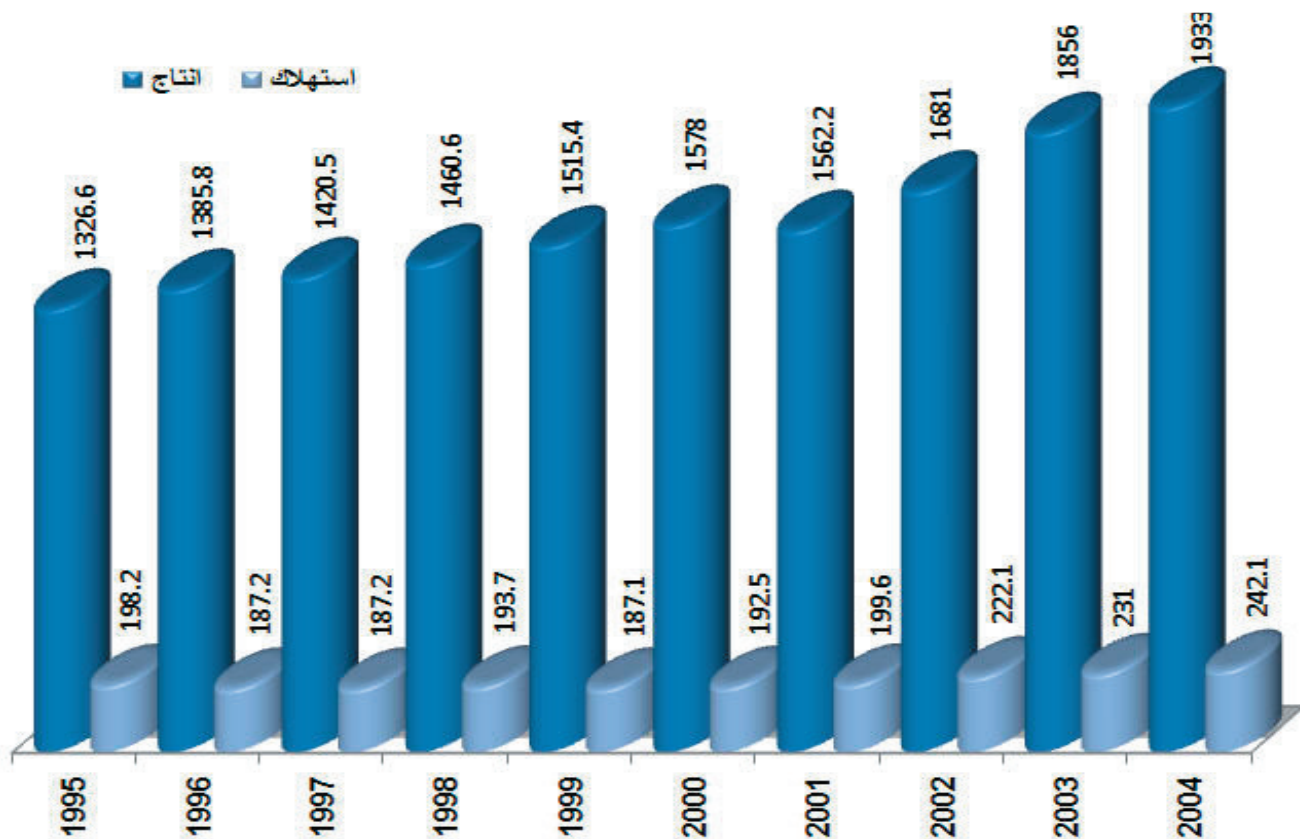
الشمسية لتسخين

المياه



تطور إنتاج النفط بتونس في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤
القيمة بالآلاف برميل/ يوم

المصدر: موقع أوبك على الانترنت



تطور العلاقة بين إنتاج واستهلاك النفط بالجزائر في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤
القيمة بالآلاف برميل/ يوم

المصدر: موقع أوبك على الانترنت